

Distr.: General
19 August 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين منح المنظمة الدولية لأرباب الأعمال مركز المراقب في الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة والقائمة بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نطلب، وفقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند إضافي بعنوان "منح المنظمة الدولية لأرباب الأعمال مركز المراقب في الجمعية العامة" في جدول أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

وتمثل المنظمة الدولية لأرباب العمل أحد المكونات الثلاثة لمنظمة العمل الدولية. والمكونان الآخران هما الاتحاد الدولي لنقابات العمال والدول الأعضاء. ونود أيضا أن نشير إلى الطلب الموازي لمنح الاتحاد الدولي لنقابات العمال مركز المراقب في الجمعية العامة، الذي قدمناه أيضا (A/74/292).

ووفقا للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، ترفق طيه مذكرة إيضاحية (المرفق الأول) دعما للطلب المذكور أعلاه، وترفق أيضا رسالة من المدير العام لمنظمة العمل الدولية (المرفق الثاني) ومشروع قرار (المرفق الثالث).

ويشرفنا أن نطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) يورغن شولتز
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لألمانيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) رؤوف ألب دنكتاش
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

(توقيع) آن غيغن
القائمة بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة



المرفق الأول

مذكرة إيضاحية

١ - المعلومات الأساسية التاريخية ومهمة المنظمة

منذ ١٠٠ سنة تقريبا، تسعى المنظمة الدولية لأرباب العمل بالتعاون مع أعضائها إلى إنشاء بيئة اقتصادية مستدامة تعزز حرية رأس المال الخاص وتتسم بالنزاهة والفائدة لكل من قطاع الأعمال والمجتمع. وقد أسست المنظمة في آذار/مارس ١٩٢٠ في لندن.

وتُعرف المنظمة الدولية لأرباب العمل بخبرتها الفريدة، وأنشطة الدعوة التي تقوم بها ونفوذها باعتبارها صوتا قويا ومتوازنا للأعمال التجارية.

وتشمل مجالات نشاطها الرئيسية ما يلي: (أ) إيجاد فرص العمل؛ (ب) تيسير تنمية المهارات وفرص التعلم مدى الحياة؛ (ج) تمكين المرأة وتعزيز التنوع؛ (د) تحديد وتعزيز السلوك التجاري المسؤول؛ (هـ) عمالة الشباب؛ (و) الرقمنة ومستقبل العمل.

وتحسّن الشبكة العالمية للمنظمة الدولية لأرباب العمل حياة الناس بصورة مباشرة من خلال العمل على ضمان أن يعود الازدهار الاقتصادي بالفائدة على الجميع. وهي الممثل الوحيد للأعمال التجارية لدى منظمة العمل الدولية. وعلاوة على ذلك، تُعرف المنظمة أيضا على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين وفي سياق منتديات أخرى، على النحو الوارد في الفروع ٣ إلى ٦ أدناه.

وفي دورة مجلس إدارة منظمة العمل الدولية المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٩، رحب المجلس بالهدف المتمثل في منح الاتحاد الدولي لنقابات العمال والمنظمة الدولية لأرباب العمل مركز المراقب لدى الجمعية العامة. ويتألف مجلس إدارة منظمة العمل الدولية من ٥٦ عضوا أصيلا (٢٨ حكومة، و ١٤ رب عمل و ١٤ عاملا) و ٦٦ عضوا مناوبا (٢٨ حكومة، و ١٩ رب عمل و ١٩ عاملا).

٢ - العضوية والهيكل التنظيمي

تمثل المنظمة الدولية لأرباب العمل ٥٠ مليون مؤسسة أعمال تجارية من خلال أعضائها من منظمات الأعمال التجارية وأرباب العمل في ١٥٠ بلدا. وتستند العضوية إلى اعتبار الأعمال التجارية "أرباب عمل"، وإلى الدور الذي يتمتع به الأعضاء في تشكيل السياسات الاجتماعية الوطنية. وتنظر المنظمة بعناية في ثلاثة معايير عندما تعرب أي منظمة عن رغبتها في تقديم طلب للعضوية: الاستقلال (مساهمات غير عامة أو إلزامية)، والتمثيل والقيم. ونتيجة لذلك، يحظى أعضاؤها بتقدير كبير وهم جهات فاعلة مؤثرة من الأعمال التجارية تضع السياسات على الصعيد المحلي. والهيئة العليا المقررة للمنظمة هي المجلس العام، الذي يضم مندوبين من المنظمات الأعضاء. وهي تجتمع مرة كل سنة على الأقل، وتتولى المسؤولية عن الموافقة على أعمال مجلس الإدارة، الذي يصوغ توجه السياسات العامة للمنظمة، ويعتمد خطة عمل للسنة المقبلة ويقيم العمل المضطلع به في السنة السابقة. ويقود الأمانة، وهي الهيئة المسؤولة عن التسيير اليومي لأعمال المنظمة، الأمين العام، روبرتو سواريز سانتوس حاليا، المسؤول أمام المجلس العام ومجلس الإدارة.

والعضوية في المنظمة الدولية لأرباب العمل عالمية بطابعها وهي تشمل تمثيلا شاملا للأعمال التجارية. ولا تمثل المنظمة دولة واحدة أو منطقة واحدة، ولا نوعا واحدا أو حجما واحدا من الأعمال التجارية أو قطاعا واحدا من قطاعات الاقتصاد. وهي تمثل جميع الأعمال التجارية بغض النظر عن الحجم، أو الصناعة، أو الموقع أو الهيكل القانوني. وهي تدعم أيضا شبكات الأعمال التجارية للشركات المتعددة الجنسيات: تشارك ٥٠ شركة متعددة الجنسيات تقريبا في شبكات محددة ودينامية لمديري الموارد البشرية ومديري العلاقات الصناعية على المستوى العالمي.

٣ - العلاقات مع وكالات الأمم المتحدة: منظمة العمل الدولية

المنظمة الدولية لأرباب العمل هي أمانة فريق أرباب العمل في هياكل الحكومة والهيئات الثلاث لمنظمة العمل الدولية وهي من ثم تمثل أحد ثلاثة مكونات لمنظمة العمل الدولية، إحدى أقدم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، التي تتألف من ١٨٧ من الدول الأعضاء. وهذا أمر استثنائي داخل منظومة الأمم المتحدة.

ومنظمة العمل الدولية هي وكالة الأمم المتحدة الوحيدة المكونة من ثلاثة أطراف التي تجمع بين ممثلي كل من الحكومات، وأرباب العمل والعمال لتحديد معايير العمل، ووضع السياسات، وإعداد البرامج الرامية إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، وإلى تعزيز الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (المتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، من بين أمور أخرى.

ومنذ ١٠٠ سنة، تعزز منظمة العمل الدولية الحقوق في العمل، وتشجع فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق، وتعزز الحماية الاجتماعية وكذلك الحوار الاجتماعي فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالعمل. وتعطي منظمة العمل الدولية في عملها اليومي نفس مساحة المشاركة لكل من العمال وأصحاب العمل والحكومات لضمان أن تنعكس آراء الشركاء الاجتماعيين بصورة وثيقة في معايير العمل وفي صياغة السياسات والبرامج.

ومنظمات أرباب العمل، التي تمثلها المنظمة الدولية لأرباب العمل في منظمة العمل الدولية، هي أحد المكونات الحاسمة في أي عملية حوار اجتماعي، وهو ما يمكن أن يساعد على ضمان أن تنعكس الأهداف الاجتماعية والاقتصادية بطريقة متوازنة في صكوك منظمة العمل الدولية، مع مراعاة الاحتياجات المتعلقة بحماية العمال وأيضاً احتياجات المؤسسات المستدامة.

ونظراً لأهمية الهيكل الثلاثي، تضع منظمة العمل الدولية التصديق على اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦ (رقم ١٤٤) وتنفيذها في سلم الأولويات. وعلاوة على ذلك، شدّد إعلان عام ٢٠٠٨ المتعلق بالعدالة الاجتماعية من أجل عمولة عادلة على الدور الرئيسي لهذا الصك (إلى جانب اتفاقيات الحكومة الثلاث الأخرى (ذات الأولوية) رقم ٨١ ورقم ١٢٢ ورقم ١٢٩) من وجهة نظر الحكومة.

وبناء على ذلك، فإن معايير العمل الدولية، دون استثناء، تصاغ، وتطبق وتخضع للإشراف من خلال الهيكل الثلاثي الأطراف. ويكفل النهج الثلاثي إزاء اعتماد المعايير الدعم الواسع النطاق لها من جميع مكونات منظمة العمل الدولية.

وحتى الوقت الراهن، اعتمدت منظمة العمل الدولية ١٩٠ اتفاقية و ٢٠٦ توصيات، حُدث معظمها ليواكب العصر. ووضعت جميع الاتفاقيات والتوصيات بمشاركة الأطراف الثلاثة واعتمدت بأغلبية أصوات ممثلي المنظمة الدولية لأرباب الأعمال، وممثلي الاتحاد الدولي لنقابات العمال وممثلي حكومات الدول الأعضاء.

وفي عام ١٩٩٨، اعتمدت الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية (أرباب العمل والعمال، بقيادة وبدعم من المنظمة الدولية لأرباب الأعمال والاتحاد الدولي لنقابات العمال، على التوالي، والدول الأعضاء) الإعلان المتعلق بالمبادئ الأساسية والحقوق في العمل. ويُلمز الإعلان، الذي جاء بمبادرة من المنظمة الدولية لأرباب الأعمال والاتحاد الدولي لنقابات العمال، الدول الأعضاء باحترام وتعزيز المبادئ والحقوق في الفئات الأربع التالية: (أ) حرية تكوين الجمعيات والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية؛ (ب) القضاء على العمل الجبري أو الإلزامي؛ (ج) القضاء على عمل الأطفال؛ (د) القضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة.

ومن المكونات الرئيسية للنظام الإشرافي لمنظمة العمل الدولية لجنة تطبيق المعايير التابعة للمؤتمر، التي تدرس تقرير لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات كل عام. وهي هيئة ثلاثية دائمة تابعة للهيئة التشريعية لمنظمة العمل الدولية، أي مؤتمر العمل الدولي. وهي توفر لممثلي الحكومات، وأرباب العمل والعمال فرصة لإجراء دراسة مشتركة لكيفية امتثال الدول لالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقيات والتوصيات التي يعتمدها مؤتمر العمل الدولي. وفي أعقاب الدراسة التقنية والمستقلة التي تقوم بها لجنة الخبراء لتقارير الحكومات بشأن امتثالها لاتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية، فإن مندوبي كل من أرباب العمل والعمال إلى المؤتمر هم من يقومون، تحت قيادة المنظمة الدولية لأرباب الأعمال والاتحاد الدولي لنقابات العمال وبدعم منهما، باختيار ٢٤ حالة لتدرس أمام لجنة تطبيق المعايير التابعة للمؤتمر. وعلاوة على ذلك، تتولى نيابة رئاسة أرباب العمل، التي تضطلع عادة بنباية رئاسة المنظمة الدولية لأرباب العمل، ونيابة رئاسة العمال، التي تعمل تحت قيادة الاتحاد الدولي لنقابات العمال وبدعم منه، المسؤولية عن صياغة الاستنتاجات المتعلقة بالحالات في شكل طلبات موجهة إلى الحكومات. وفي سياق لجنة تطبيق المعايير التابعة للمؤتمر، يؤدي الشركاء الاجتماعيون دورا لا غنى عنه فيما يتعلق بجوهر النظام الإشرافي لمنظمة العمل الدولية.

وخلاصة القول هي أن المنظمة الدولية لأرباب العمل تشترك على مستوى عال في الحوكمة العالمية، حيث تساهم بصورة مباشرة وغير مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي، وسياسات الهجرة المنصفة، والتخفيف من آثار تغير المناخ، ومنع نشوب النزاعات، والسلام والأمن، من بين مسائل أخرى.

٤ - الدور المضطلع به في إطار إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

على غرار الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ثمة دور هام تضطلع به منظمة العمل الدولية في إطار إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢. ويدعو إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تعزيز دور الشركاء الاجتماعيين في منظومة الأمم المتحدة. ويشمل ذلك المنظمة الدولية لأرباب العمل، التي تستطيع بحكم كونها أحد

مكونات منظمة العمل الدولية تقديم مساهمة كبيرة في بلوغ هذا الهدف وفي تحسين المساءلة، والكفاءة، والاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ويشمل الهدف الشامل لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين أيضاً في إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وللنجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يجب على الأمم المتحدة أن تعمل مع ممثلي اتحادات أرباب العمل والعمال، الذين يشكلون عوامل بالغة الأهمية في التأثير على السياسات المحلية. وتقوم هذه المنظمات بدور رئيسي في التفاوض وفي تنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ في الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطري. ومن أجل التكيف مع هذه المتطلبات، اتخذت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٨ تدابير لتنفيذ هذا الهدف الرئيسي وتكييف تعاونها الإنمائي مع السعي إلى تحقيق الأهداف. وقدمت المنظمة الدولية لأرباب الأعمال دعماً كبيراً لهذا القرار وهي تعمل كجهة فاعلة رئيسية في التقدم المحرز في التنفيذ على الأرض. وأيضاً، كثيراً ما تُضافر منظمات العمال وأرباب العمل الجهود من خلال الحوار الاجتماعي والشراكة، وهما عاملان أساسيان لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والديمقراطية.

٤-١- الأنشطة المضطلع بها في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

منظمة العمل الدولية هي عضو في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وهي تشارك بنشاط في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ وعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتساعد المنظمة الدولية لأرباب الأعمال، باعتبارها جزءاً من الهيكل الثلاثي، على صياغة موقف منظمة العمل الدولية في إطار المجموعة.

٤-٢- الأنشطة المضطلع بها ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة

رفع قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ مستوى إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (المعروف سابقاً باسم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية) ليصبح أهم أداة لتخطيط وتنفيذ استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للاحتياجات والأولويات الوطنية في البلدان من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن ثم تقديم مساهمة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. واستناداً إلى إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة تكلف أفرقة الأمم المتحدة القطرية بدعم الدول الأعضاء في أربعة مجالات مترابطة: (أ) التنمية المستدامة؛ (ب) حقوق الإنسان؛ (ج) السلام والديمقراطية؛ (د) الوقاية من الكوارث الطبيعية والقدرة على الاستجابة (القدرة على الصمود). وتنطوي هذه الولاية على دعم الدول الأعضاء في احترام تعهداتها والتزاماتها بموجب القواعد والمعايير الدولية التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية، وتعزيز تلك التعهدات والالتزامات وتنفيذها والإبلاغ عنها. ويتسم العمل المعياري التي تضطلع به منظمة العمل الدولية في إطار ولايتها لدعم أعضاء المنظمة في امثال الاتفاقيات والتوصيات الدولية المتعلقة بالعمل والإبلاغ عنها بأهميته الأساسية لإرساء إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ضمن قواعد ومعايير الأمم المتحدة.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتضمن خطة العمل في سياق إطار محدد للأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة بشأن النمو الشامل للجميع والعمل اللائق دعم منظمة العمل الدولية فيما يتعلق

بتنفيذ اتفاقيات العمل الدولية المصدقة استناداً إلى التعليقات والقرارات الصادرة عن الآليات الإشرافية، بما في ذلك استنتاجات لجنة تطبيق المعايير الدولية التابعة لمؤتمر العمل الدولي. ويجب أن يظل السعي إلى تحقيق جدول الأعمال المعياري والقيم العالمية التي توحد الأمم المتحدة أولوية للعمل الجماعي للأمم المتحدة على الصعيد القطري، بما في ذلك من خلال مشاركة المنسقين المقيمين. وبناء على ذلك، ثمة ارتباط وثيق بين الشركاء الاجتماعيين ومنظمة العمل الدولية في هذه العملية وهما سيسهمان بنشاط في الأداء الجيد لعملية الإطار الجديد.

وقد أعرب الأمين العام في رسالته المؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى المدير العام لمنظمة العمل الدولية، عن اقتناعه بأن عملية الإصلاح ستفضي إلى قدر أكبر من التفاعل فيما بين الوكالات دعماً للأولويات الإنمائية للبلدان، وستوسع من ثم المجالات المتاحة لمجموعات المهارات المحددة للوكالات المتخصصة مثل منظمة العمل الدولية.

ويتعين تناول الصلة الوثيقة بين إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والبرنامج القطري للعمل اللائق لمنظمة العمل الدولية. وتسعى هذه البرامج القطرية إلى تحقيق هدفين: (أ) تعزيز العمل اللائق باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر استراتيجيات التنمية الوطنية؛ (ب) تنظيم معارف منظمة العمل الدولية، وأدواتها ومساعدتها في مجال الدعوة والتعاون في خدمة أطرافها الثلاثة. وينفذ البرنامج ضمن إطار قائم على تحقيق النتائج من أجل النهوض ببرنامج توفير العمل اللائق ضمن مجالات الميزة النسبية للمنظمة. ويتسم الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي، ومن ثم صوت كل من العمال وأرباب العمل، بالأهمية المركزية لتخطيط وتنفيذ برنامج متماسك ومتكامل لمنظمة العمل الدولية. وتمثل البرامج القطرية للعمل اللائق المساهمة المتميزة لمنظمة العمل الدولية في البرامج القطرية للأمم المتحدة وتشكل إحدى الأدوات الرئيسية لتحسين تكامل أنشطة التعاون التقني الممولة من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية.

٥ - العلاقات مع وكالات الأمم المتحدة وعمليات الأمم المتحدة

٥-١ - تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

من خلال الولاية المنوطة بمنظمة العمل الدولية التي تنص على أنه "ليس هناك من سبيل إلى إقامة سلام عالمي ودائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية"، تتسم المنظمة، وكذلك المنظمة الدولية لأرباب العمل بصفتها أحد مكوناتها، بالأهمية البالغة لتعزيز خطة عام ٢٠٣٠ بأكملها والنهوض بها وهي تقارب جميع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧. وبرنامج العمل اللائق هو محرك للتنمية المستدامة، وهو يساعد بذلك على النهوض بالعديد من الأهداف. وقد أثبتت المنظمة الدولية لأرباب العمل أنها شريك يمكن التعويل عليه في الأنشطة الضرورية لتحقيق الأهداف، ضمن إطار أنشطة منظمة العمل الدولية وخارجه، لا سيما في تحقيق تغييرات كبيرة في السياسات والأنظمة المحلية، من خلال أعضائها، الذين يتمتعون بنفوذ كبير في هذا الميدان. وعلاوة على ذلك، تستند الآن أنشطة التعاون الإنمائي التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية إلى تعزيز خطة عام ٢٠٣٠.

٥-٢- المجلس الاقتصادي والاجتماعي

في سياق عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كانت المنظمة الدولية لأرباب العمل إحدى أولى المنظمات التي حازت على المركز الاستشاري في المجلس في عام ١٩٤٧. ومن ثم، فإن المنظمة، إلى جانب الدور الذي تضطلع به بوصفها عضوا في منظمة العمل الدولية، على معرفة جيدة بمنظومة الأمم المتحدة وتتمتع بخبرة طويلة في سياق الدبلوماسية الدولية.

٥-٣- المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية

دعت الدول التي حضرت المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المنظمة الدولية لأرباب العمل إلى تنسيق آلية الأعمال التجارية للمنتدى العالمي، وهي قناة لتقديم مساهمات القطاع الخاص إلى المنتدى. ويتيح التفاعل مع أرباب العمل للحكومات فهم الكيفية التي تؤثر بها سياسات الهجرة وممارساتها في عمليات الأعمال التجارية على الصعيد الوطني. وفي ضوء الحقائق الديمغرافية وحالات النقص في المهارات، يواجه أرباب العمل تحديات في توظيف المهارات التي يحتاجون إليها ويمكن أن يكونوا شريكا بناء في رسم السياسات.

ووقعت المنظمة الدولية لأرباب العمل اتفاقا مع المنظمة الدولية للهجرة، التزمت فيه بإيجاد الأدوات العملية والتنفيذية التي ستستخدمها الحكومات والأعمال التجارية لمكافحة ممارسات التوظيف المتسمة بانعدام الضمير. وتتمثل إحدى هذه الأدوات التي تقودها المنظمة الدولية للهجرة في النظام الدولي لنزاهة التوظيف، وهو نظام اعتماد طوعي لوسطاء التوظيف يتيح لهم إظهار التزامهم بالممارسات النزاهة والأخلاقية. والمنظمة الدولية لأرباب العمل جزء من اللجنة الاستشارية للنظام الدولي لنزاهة التوظيف.

وفي إطار المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، تكلم عدة ممثلين للمنظمة الدولية لأرباب العمل في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٨. وركزت المناقشة المواضيعية على تعزيز الحوار بين القطاعين العام والخاص بغرض إعادة التفكير في سياسات هجرة العمالة وتنقل المهارات على الصعيد الدولي.

وبمشاركة المنظمة الدولية لأرباب العمل واتحاد العمل العالمي، أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة للتوظيف العادل، يتمثل الهدف منها في منع الاتجار بالبشر، وتعزيز الهجرة الآمنة والحد من تكاليف تنقل اليد العاملة.

وتساهم المنظمة الدولية لأرباب العمل بنشاط بخبرتها في عملية التفاوض على الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ٢٠١٨. وتكلم رئيس المنظمة الدولية لأرباب العمل باسم القطاع الخاص في مؤتمر الاعتماد الذي استضافته رئيسة الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وأنشأت المنظمة الدولية لأرباب العمل أيضا فريقا عاملا معنيا بالسياسات بشأن هجرة اليد العاملة على الصعيد الدولي لكفالة أن يؤخذ رأي الأعمال التجارية من جميع الأحجام وفي جميع المناطق في الاعتبار في صياغة التوصيات المتعلقة بالسياسات.

٥-٤ - مجلس حقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان)

تقدم المنظمة الدولية لأرباب العمل منظورات هامة لأرباب العمل في المبادرات والمحافل العديدة المعنية بالسياسات التي تقام في مجلس حقوق الإنسان. وباعتبارها أحد ثلاثة أعضاء في منظمة العمل الدولية ومع الخبرة السابقة في التصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان وحقوق العمل في عالم العمل على الصعيد العالمي، تساعد المنظمة على الربط بين عمل منظمة العمل الدولية وعمل مجلس حقوق الإنسان.

وطوال عملية وضع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتنفيذها حالياً، قدمت المنظمة الدولية لأرباب العمل منظورا حيويًا وبناءً ومتسّع القاعدة للأعمال التجارية بشأن العديد من الأنشطة والمبادرات التي تسعى إلى النهوض بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وبرامج السلوك التجاري المسؤول، والتي تشمل المؤسسات المتعددة الجنسيات والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنسق فيما بينها. وتضطلع المنظمة الدولية لأرباب العمل بالدعوة لصالح الأعمال التجارية، حيث تتقاسم الحقائق التي يواجهها العمل التجاري مع رسمي السياسات ومنظمات الدعوة لكفالة التوصل إلى حلول معقولة وواقعية وعملية.

ومن خلال مشاريعها في مجالي التدريب وبناء القدرات، تساعد المنظمة الدولية لأرباب العمل الأعمال التجارية من جميع الأحجام على الوفاء بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان، وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وتقديم مساهمة إيجابية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشكل احترام حقوق الإنسان والنهوض بها أولوية لأوساط الأعمال التجارية الدولية وتمثل المنظمة، باعتبارها أكبر شبكة دولية للقطاع الخاص على مستوى العالم، إحدى أهم الجهات صاحبة المصلحة في المساعدة على زيادة الأخذ بالمبادئ التوجيهية.

٥-٥ - الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

تظل المنظمة الدولية لأرباب العمل شريكا بالغ الأهمية في جميع مراحل إعداد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، منذ البدء بإنشائه. وكان جميع الأمناء العامون للمنظمة أعضاء في مجلس الاتفاق العالمي، حيث أسهموا بنشاط في مناقشاته وقراراته.

ويشارك معظم أعضاء المنظمة الدولية لأرباب العمل أيضاً في الشبكات المحلية للاتفاق العالمي، ويقوم أعضاء في المنظمة بإدارة نسبة مئوية مرتفعة من الشبكات المحلية للاتفاق العالمي، بسبب النفوذ القوي الذي يتمتعون به في هذا الميدان والتزامهم الفعال بمبادئ الاتفاق العالمي.

٦ - الأنشطة المنجزة مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية

٦-١ - منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

تقيم المنظمة الدولية لأرباب العمل صلات وثيقة مع اللجنة الاستشارية للأعمال التجارية والصناعة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتتعاون كلتا المنظمتين في تقديم التوصيات إلى مجموعة الدول السبع.

٦-٢- مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع

تمثل المنظمة الدولية لأرباب العمل فريق الاتصال الأساسي مع مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع من حيث تمثيل الأعمال التجارية. ومن بين الأنشطة المشتركة الأخرى، قامت المنظمة، جنباً إلى جنب مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال، بوضع اتفاقات ثنائية وثلاثية وتنفيذها وإنجازها في إطار مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٩، وافقت مجموعة الدول السبع للمرة الأولى على بيان مشترك مع شركاء اجتماعيين دوليين، والمنظمة الدولية لأرباب العمل/اللجنة الاستشارية للأعمال التجارية والصناعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي لنقابات العمال/اللجنة الاستشارية لنقابات العمال لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مع التركيز على ما يلي: (أ) تعزيز الاتساق في أعمال المنظمات الدولية واحترام معايير العمل الدولية؛ (ب) توسيع نطاق إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية؛ (ج) تكييف مؤسسات سوق العمل وتعزيز تنمية المهارات في عالم العمل الجديد؛ (د) سد الفجوات الجنسانية في مجالات التوظيف، والمشاركة والأجور.

٧ - أسباب السعي إلى الحصول على مركز المراقب للمنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال

تسهم المنظمة الدولية لأرباب العمل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال عضويتها الموجهة نحو تحقيق النتائج، بما في ذلك تأثير ملموس على الأرض. ومن خلال منح المنظمة مركز المراقب في الجمعية العامة، ستعزز منظومة الأمم المتحدة مصداقيتها باعتبارها هيئة متعددة الأطراف تسعى إلى إيجاد حلول من خلال الشراكات مع ممثلي أرباب العمل. وبالتعاون مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال، يمكن أن تقوم المنظمة الدولية لأرباب العمل بدور جسر متقدم بين الأمم المتحدة وعالم العمل، في وقت تسعى فيه الأمم المتحدة إلى توسيع نطاق الشراكات.

وعلى نحو أكثر تحديداً، بوسع المنظمة أن تعزز مستقبلاً، مثلما عززت سابقاً، على النحو المبين في الأمثلة الواردة أعلاه، تحقيق أهداف الأمم المتحدة، ولا سيما في سياق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، باتباع النهج التالية: (أ) مساعدة الأمم المتحدة على فهم كيفية عمل الأعمال التجارية وأكثر سبل الاتصال فعالية؛ (ب) المساهمة بمعارف وخبرات واسعة بشأن مختلف جوانب عالم العمل في مبادرات الأمم المتحدة وبرامجها؛ (ج) مساعدة الأعمال التجارية على معالجة الانتهاكات والتحديات الأساسية التي تواجه حقوق الإنسان في مجال العمل؛ (د) إيصال الأصوات العالمية لقطاع الأعمال إلى المناقشات والحوارات العالمية بشأن التنمية المستدامة، والهجرة، وتغير المناخ، وتمكين المرأة، وإدماج الشباب ومنع نشوب النزاعات.

وفي سياق خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، تأخذ المنظمة الدولية لأرباب العمل بنفس الهدف، أي هدف توفير مستقبل مستدام وأفضل لجميع البشر، وهو هدف أرباب العمل أيضاً في كثير من الأحيان. وعلى هذا النحو، تمثل أصواتهم جيداً من قبل المنظمة الدولية لأرباب العمل، وهي منظمة تنسق أصوات أرباب العمل على الصعيد الدولي في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، يدعو إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تمثيل أقوى لأرباب العمل في منظومة الأمم المتحدة. وستسهم المنظمة الدولية لأرباب العمل إسهاما كبيرا في تحقيق هدف تحسين المساءلة، والفعالية والاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك عن طريق توفير وظيفة الطعن القيّمة.

وفي هذا الصدد، يتعين أن يشار مرة أخرى إلى مساهمة المنظمة الدولية لأرباب العمل في عملية اتخاذ القرارات في منظمة العمل الدولية. وتمثل المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، بوصفهما شريكين اجتماعيين دوليين، ٥٠ في المائة من الناخبين الذين يحق لهم التصويت ضمن منظمة العمل الدولية، وأصواتهما ضرورية لموافقة منظمة العمل الدولية وإسهامها في عملية إصلاح الأمم المتحدة. وقد أعرب الأمين العام في رسالته المذكورة أعلاه عن شكره لجميع المكونات الثلاثة لمنظمة العمل الدولية على تعاونها.

وأخيرا، فإن المنظمة الدولية لأرباب العمل، بسبب عضويتها في منظمة العمل الدولية منذ مدة طويلة وتمثيلها الممتاز على نحو مستمر لأصحاب العمل فيها، هي الأقدر على إيصال أصواتهم إلى منتديات الأمم المتحدة. والجمعية العامة هي جهة تنسيق بالغة الأهمية حيث يمكن أن تسهم المنظمة بخبرتها في وضع السياسات في سياق عالم الأعمال التجارية في جميع مناطق العالم.

ولئن كان طلبا الحصول على مركز المراقب لكل من المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال يقدمان بشكل منفصل، بهدف التواءم مع المتطلبات الشكلية للإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة، فإن الطلبين كليهما مرتبطان ارتباطا جوهريا وهما يقدمان بحيث يمنح المركز الاستشاري للمنظمتين في آن واحد. وفي الواقع، كي تواصل المنظمتان العمل بفعالية، لا بد أن تتواصل قدرة كل منهما على العمل بصورة مشتركة على الصعيد العالمي.

٨ - خلاصة

تمثل المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحادات الأعضاء فيها الصوت الموحد للأعمال التجارية في جميع مراحل عملية صياغة سياسة الأمم المتحدة. وتوضح العلاقات التي بحثت تفصيلا أعلاه بين الممثل الدولي لأرباب العمل والأمم المتحدة أن النظر في خبرة المنظمة بالغ الأهمية للتنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة. والمنظمة، بصفتها ممثلة لأرباب العمل، هي في المقام الأول بالغة الأهمية في التأثير على السياسات المحلية. وهي تضطلع بدور أساسي في المفاوضات، وتنفيذ ومتابعة خطة عام ٢٠٣٠ في الأمم المتحدة وعلى الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تضافر منظمات أرباب العمل الجهود مع منظمات العمال من خلال الحوار الاجتماعي والشراكة، وهما عاملان أساسيان لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والديمقراطية.

والمنظمة الدولية لأرباب العمل، بصفتها ممثلا لأرباب العمل في منظمة العمل الدولية، تمثل، إلى جانب الاتحاد الدولي لنقابات العمال، ٥٠ في المائة من الناخبين الذين يحق لهم التصويت وهما يتسمان من ثم بالأهمية البالغة لعملية اتخاذ القرارات في منظمة العمل الدولية، الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ولأن المنظمة الدولية لأرباب العمل جزء من الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، فهي تستطيع، بالإضافة إلى العمل من أجل الوفاء بولاية منظمة العمل الدولية، تحديد موقف منظمة العمل الدولية ضمن مجموعة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتعتمد المنظمة استخدام الزخم ودعم الأمم المتحدة في تنفيذ عملية خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وستقوم المنظمة في الوقت نفسه بتكثيف اتصالاتها وتعزيز علاقات العمل الكفؤة والفعالة مع الأمم المتحدة.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة من المدير العام لمنظمة العمل الدولية

باسم منظمة العمل الدولية، أود أن أعرب عن تأييدي للطلب المقدم من كل من المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال للحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة.

وتتطلع المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال بدور منذ أمد طويل في تمثيل مصالح منظمات العمال وأرباب العمل في هيكل الحوكمة الثلاثي لمنظمة العمل الدولية وهما يساهمان بشكل مباشر في وضع معايير العمل الدولية وتعزيز العمل اللائق للجميع. وتضم عضويتيها أكثر من ٥٠ مليون مؤسسة أعمال تجارية و ٢٠٧ ملايين عامل، على التوالي، في أكثر من ١٥٠ بلدا.

والمؤسستان كلتاهما جهتان فاعلتان مؤثرتان في العالم المتعدد الأطراف، وفي الأمم المتحدة، وكذلك في مجموعة العشرين ومجموعة الدول السبع ومحافل أخرى. وهما ملتزمتان بقوة بالنهوض بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

والمنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال هما شريكان مؤسسان لمجلس الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وعضوان من أعضائه. وهما يمثلان منظمات العمال وأرباب العمل في مجلس حقوق الإنسان ويؤديان دورا أساسيا في وضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وهما يساهمان أيضا في المفاوضات بشأن الاتفاق العالمي المتعلق بالهجرة وهما جهتان أساسيتان من الجهات صاحبة المصلحة في المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

ونحن على ثقة من أن منح مركز المراقب في الجمعية العامة إلى كل من المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال يعني أن الدول الأعضاء ستتخذ خطوة هامة لتعزيز تعددية الأطراف والتعاون الدولي. وهو سيشجع زيادة مشاركة الأعمال التجارية والعمال في وضع السياسات والمعايير العالمية وسيساعد في نفس الوقت على حشد الملايين من الجهات صاحبة المصلحة لتنفيذ النتائج المتفق عليها دوليا.

وفي سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، سيكون من المفيد للغاية التعويل على مساهمات نقابات العمال ومنظمات أرباب العمل الوطنية المنتسبة إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال والمنظمة الدولية لأرباب العمل، على التوالي، التي تعمل جنبا إلى جنب مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكات والحوار الاجتماعي.

ومن شأن مركز المراقب المذكور أن يتيح أيضا مشاركة أكثر تماسكا واتساقا واتساما بالمشروعية للعمال وأرباب العمل في المجالات التي يتسم فيها تعزيز مشاركة القطاع الخاص بأكثر قدر من الضرورة، بما في ذلك مجالات تغير المناخ، وتمكين المرأة، والنهوض بالشباب والسلام المستدام.

ولجميع هذه الأسباب، يحذوني الأمل في أن تتمكنوا من تأييد طلب الحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة لكل من المنظمة الدولية لأرباب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال.

(توقيع) غاي رايدر

المدير العام لمنظمة العمل الدولية

المرفق الثالث

مشروع قرار

منح المنظمة الدولية لأرباب الأعمال مركز المراقب

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية لأرباب الأعمال،

١ - *تقرر دعوة المنظمة الدولية لأرباب الأعمال إلى المشاركة في دورات الجمعية العامة وأعمالها بصفة مراقب؛*

٢ - *تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.*
